مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 07 فبراير 2024

رويترز: المرشح الرئاسي المصري السابق طنطاوي أدين بالتزوير

(سياسي . رويترز)

اهتمت وكالة رويترز في تقرير نشرته عدة صحف أجنبية بإدانة المرشح الرئاسي السابق في الانتخابات الرئاسية 2023 أحمد طنطاوي بتهمة تزوير وثائق انتخابية.

ونقلت الوكالة عن أربعة مصادر أمنية وقضائية قولها إن المرشح الرئاسي المصري السابق أحمد طنطاوي أدين يوم الثلاثاء بتهمة تزوير وثائق انتخابية وأمر بدفع غرامة.

وحُكم على 21 من أعضاء حملته بالسجن لمدة عام مع الشغل في استمرار لحملة قمع استمرت عقدًا ضد النشطاء في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأشارت الوكالة إلى أن طنطاوي، الذي برز كأكثر المنافسين المحتملين شعبية في الانتخابات العام الماضي، انسحب بعد فشله في الحصول على ما يكفي من التوقيعات المطلوبة للتصديق على ترشيحه.

وكجزء من الحملة، وزع طنطاوي نسخًا من النموذج اللازم لمؤيديه لتأييده، إذ قالت حملته إنهم مُنعوا من إكمال الاستمارات في مكاتب الشهر العقاري.

وبعد فترة وجيزة من الانسحاب من السباق، وجهت لطنطاوي تهمة التزوير. وحكم على طنطاوي يوم الثلاثاء بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وأمر بدفع غرامة قدرها 20 ألف جنيه مصري.

كما أنه ممنوع من الترشح للرئاسة للسنوات الخمس المقبلة. ومن المتوقع إجراء الانتخابات المقبلة في عام 2030.

خلال الحملة الانتخابية لانتخابات 2023، التي فاز بها السيسي بنحو 90% من الأصوات، قال طنطاوي إن العشرات من أفراد الأسرة وأنصاره اعتقلوا.

ونفت السلطات المصرية الانتهاكات في العملية الانتخابية وقالت إنها لا تحتجز سجناء سياسيين.

ويقول السيسي إن المصريين يتمتعون بحقوق أكبر من خلال التنمية وأن الأمن له أهمية قصوى.

ذا ناشيونال: الجنيه المصري يرتفع مقابل الدولار الأمريكي لكن الانتعاش الاقتصادي غير مؤكد

(اقتصادي . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا أعدّه كمال طبيخة يسلط الضوء على ما وراء الارتفاع الأخير الذي شهده الجنيه المصري أمام الدولار في السوق السوداء.

ويقول الكاتب في مطلع تقريره إن الجنيه المصري ارتفع بنحو 25 في المائة مقابل الدولار الأمريكي نهاية الأسبوع، ليصل إلى 55 جنيهًا يوم الاثنين بعد أدنى مستوى له بأكثر من 70 في الأسواق الموازية الأسبوع الماضي.

واحتفت تقارير وسائل الإعلام الحكومية بالارتفاع الذي شهده الجنيه ولكن من المتوقع أن يكون مؤقتًا إذ قام تجار الدولار وحاملوه بتخفيض المعاملات فقط بسبب التقارير التي تفيد بأن خفض قيمة الجنيه وشيك.

حبس تجار العملة

ونقل الموقع عن أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة،الذي رفض ذكر اسمه، قوله إن ذلك نتج جزئيًا عن حملة حكومية واسعة النطاق على تجار العملات والذهب بعد اتهامات متكررة من السلطات بأن التجار المتربحين هم من يرفعون سعر الصرف.

وأضاف: «منذ بداية العام، كان هناك تقرير تلو الآخر عن اعتقال تجار العملات والذهب وضبطهم متلبسين بكميات كبيرة من الذهب أو الدولار».

وقال: «أعتقد بالتأكيد أن بعضًا منها مبالغ فيه، لكن العدد الهائل من الاعتقالات بحد ذاته هو علامة على أن الدولة تأخذ هذا الأمر على محمل الجد».

وأنعشت التكهنات على وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الحوارية بأن دولة خليجية ستودع قريبًا 22 مليار دولار في البنك المركزي المصري الآمال في تخفيف مشاكل البلاد من خلال تدفق العملات الأجنبية إلى مؤسساتها المالية الرسمية، بدلًا من السوق السوداء، وفقًا للأكاديمي بجامعة القاهرة..

وأضاف الكاتب أن عاملًا آخر كان بيان من صندوق النقد الدولي، الذي تجري مصر محادثات معه للحصول على تمويل آخر بقيمة 3 مليارات دولار، بأن وفدها قد حقق «تقدمًا ممتازًا في المناقشات حول حزمة السياسة الشاملة» خلال زيارة انتهت في 1 فبراير.

وقال الأكاديمي إن بيان صندوق النقد الدولي خلق توقعات بأن انخفاضًا آخر في قيمة الجنيه المصري، وهو الرابع منذ مارس 2022 وشرط رئيس لقرض صندوق النقد الدولي، كان وشيكًا.

وأوضح: «الانخفاض الذي نشهده يرجع أساسًا إلى أن تجار السوق السوداء وأصحاب الدولار يحتفظون بالعملات الأجنبية الخاصة بهم حتى يروا أين سينتهي خفض قيمة العملة والقمع».

أكد بعض تجار السوق السوداء أنهم خفضوا عملياتهم بشكل كبير خلال الأسبوع الماضي وكانوا يقصرون المعاملات فقط على شراء الدولارات من مصادر موثوقة.

كما أوقف معظمهم بيع الدولارات حتى يجري تنفيذ خفض قيمة العملة وانتهاء حملة الدولة، كما قالوا للموقع

ارتفاع الأسعار مستمر

وأشار الكاتب إلى أن القوة الجديدة للجنيه لم تؤثر على الأسعار في مصر. وارتفعت تكلفة الغذاء، على وجه الخصوص، بشكل كبير في يناير، وهي مستمرة في الارتفاع.

وذلك لأن الحملة جعلت الناس يتوقفون عن تداول الدولار، مما أثر على إمدادات العملات الأجنبية اللازمة لمزيد من الواردات، وفقًا للأستاذ بجامعة القاهرة.

وقال: «أسعار المواد الغذائية ترتفع لأن تجار السوق السوداء يحتجزون الدولارات للواردات في محاولة لمعرفة خطوتهم التالية».

وأضاف: «تبيع محلات السوبر ماركت إمداداتها المخزنة، والتي تتزايد أسعارها بسبب العرض والطلب مع تضاؤل الإمدادات».

وعلى الرغم من أن عديدًا من المنظمات المالية الدولية، بما في ذلك جولدمان ساكي واتش إس بي سي، تتوقع خفض قيمة الجنيه بحلول نهاية مارس، إلا أن الحكومة لم تقل أي شيء عن التوقيت أو المدى.

وأضاف: «يوجد حاليا معسكران رئيسان للخبراء الاقتصاديين يقدمان المشورة للحكومة. البعض، مثل نجيب ساويرس، خرجوا لتشجيع الحكومة لرفع أيديها عن العملة بالكامل بحيث يجري تداولها بمعدل السوق السوداء نفسه. وهذا ما قد تسميه نهجًا ليبراليًا جديدًا»..

وأضاف: «هناك أيضا معسكر قوي يدعو إلى قمع تجار العملات وتحديد سعر الصرف. وبالنظر إلى الجولة الأخيرة من الاعتقالات، من الآمن القول إن الحكومة تسير مع المعسكر الأخير قبل أن تفعل ما يريده المعسكر الأول».

قالت الحكومة مرارًا إن سعر السوق السوداء للدولار مبالغ فيه بسبب التربح وتحاول خفض السعر الموازي قبل توحيده مع سعر الصرف الرسمي.

وقال أحد المتداولين في السوق السوداء: «الخطة هي خفض الطلب على الدولار من خلال جعل التجارة في السوق السوداء محفوفة بالمخاطر»، موضحًا أنه إذا ألقي القبض على شخص ما، فسوف تُصادر أمواله، والتي يبدو أنها تعمل حتى الآن كرادع.

وقال تاجر العملة: «جزء من نهج الحكومة هو تخويف حاملي الدولار لإيداع دولاراتهم في البنوك وعدم إعطائهم لنا».

لا يتوقع الأستاذ ولا التجار أن تظل السوق السوداء للعملات في مصر نائمة لفترة طويلة، وتوقعوا أن يرتفع الدولار مرة أخرى.

وأوضح الأستاذ الجامعي أن الأسواق السوداء لا تبقى منخفضة لفترة طويلة. وأضاف: «سوف يتأقلمون مع حملة القمع. بالتأكيد، سيذهب الناس إلى البنوك الآن بينما يسود الخوف وعدم اليقين، ولكن بمجرد أن يتكيف التجار مع الوضع، أعتقد أنهم سيذهبون إلى السوق السوداء مرة أخرى».

وتابع: «يحتاج الناس إلى كل الأموال التي يمكنهم الحصول عليها الآن».

وافق مجلس الوزراء المصري الأسبوع الماضي على اقتراح بوقف أي مشاريع حكومية جديدة حتى يوليو على الأقل، وفي ذلك الوقت سيحل موعد سداد ديون بنحو 16 مليار دولار، وفقًا لبيانات البنك المركزي.

ومن المقرر سداد 16 مليار دولار أخرى من القروض بحلول نهاية العام، الأمر الذي ترك عديدًا من المصريين قلقين بعد أكبر ارتفاع في الأسعار منذ بدء الأزمة الاقتصادية في مارس 2022.

تايمز أوف إسرائيل: في القاهرة، بلينكن كرر معارضة الولايات المتحدة لأي تهجير قسري لسكان غزة

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت صحيفة تايمز أوف إسرائيل بتصريحات وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلنكن في القاهرة والتي أكد فيها معارضة واشنطن لتهجير سكان غزة.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أكد مجددًا معارضة الولايات المتحدة للتهجير القسري للفلسطينيين من غزة خلال اجتماعه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة في وقت سابق اليوم.

وقالت الصحيفة العبرية إن القراءة الأمريكية لاجتماعهم هي تكرار لنقاط الحديث التي طرحتها الإدارة الأمريكية حول الحرب: تقدير دور الوساطة المصرية وجهودها لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى غزة، ودعم التنسيق الإقليمي لمكافحة التهديد الذي يشكله الحوثيون في البحر الأحمر، ودعم حل الدولتين.

وأضافت أن معارضة الولايات المتحدة للتهجير القسري للفلسطينيين ليست جديدة أيضًا، ولكن سُلط الضوء عليها بعد ما يزيد قليلًا عن أسبوع من مؤتمر حضره ما يقرب من ثلث مجلس الوزراء الإسرائيلي والذي دعا فيه المنظمون إلى تشجيع الفلسطينيين على الهجرة من غزة.

واشنطن تايمز: استطلاع.. معظم الإسرائيليين يقولون إن العودة الآمنة للرهائن، وليس تدمير حماس، يجب أن تكون الهدف الرئيس

(ترجمات . واشنطن بوست)

قالت صحيفة واشنطن تايمز إن أغلبية من الإسرائيليين يعتقدون أن الهدف الرئيس لحكومتهم فيما يتعلق بقطاع غزة يجب أن يكون العودة الآمنة لجميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس، وليس تدمير الحركة الفلسطينية، بحسب استطلاع جديد صدر يوم الثلاثاء.

ووجد الاستطلاع الذي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن 51% من الإسرائيليين يعتقدون أن إعادة الرهائن هو الاعتبار الأكثر أهمية مقارنة بـ 36% الذين يقولون إن الأولوية القصوى يجب أن تكون إسقاط حماس. ويقول حوالي 13% «لا يعرفون».

ويسلط الاستطلاع الجديد الضوء على الضغوط التي يواجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الوقت

الذي تحاول فيه حكومته التفاوض على صفقة لإطلاق الأسرى بينما تمضي قدما في حملتها العسكرية في غزة. ويتعرض الزعيم الإسرائيلي لضغوط سياسية من الجانبين، إذ حذره بعض المسؤولين اليمينيين في الحكومة من إبرام أي صفقة بشروط مواتية لحماس.

ويواجه الزعيم الإسرائيلي أيضا دعوات غاضبة وصريحة لتأمين إطلاق سراح الأسرى، بما في ذلك من عائلاتهم الذين اتهموا الحكومة الإسرائيلية بعدم القيام بما يكفي لإعادة ذويهم بأمان.

جيروزاليم بوست: مصر بحاجة إلى النظر إلى اقتصادها في توقعاتها لحرب غزة

(اقتصادي . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست مقالا للكاتب إيلي بودة يتناول تداعيات الحرب في غزة على الاقتصاد المصري الذي يعاني من أزمات عدة.

وقال الكاتب إن الحرب بين إسرائيل وحماس تتسبب في أضرار جسيمة للاقتصاد المصري، وأكثر القطاعات تأثرا هي قناة السويس والسياحة. وأدت الهجمات التي نفذها الحوثيون في اليمن على السفن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى تراجع كبير في حركة الشحن عبر القناة. ونتيجة لذلك، تختار عديد من شركات الشحن المسار الأطول حول أفريقيا ورأس الرجاء الصالح بدلا من المسار الأقصر عبر قناة السويس.

وفي السنة المالية المنتهية في يونيو 2023، حققت مصر 8.776 مليار دولار من قناة السويس. ومع ذلك، منذ بداية عام 2024، شهدت إيرادات رسوم العبور، التي تدفعها السفن المارة في القناة، انخفاضا حادا بنسبة 40% إلى 50%. وتؤدي هجمات الحوثيين المستمرة إلى تثبيط عديد من شركات الشحن عن استخدام قناة السويس.

ويشير الكاتب إلى أن الانخفاض في دخل السياحة المصرية ملحوظ في ظل الصراع الحالي. ومن الصعب أن نتخيل قضاء إجازة في سيناء بينما تحلق الصواريخ والطائرات في سماء إسرائيل. وفي السنة المالية 2022-2023، ساهمت السياحة بمبلغ قياسي قدره 13.63 مليار دولار في إيرادات مصر. وفي الوقت الحاضر، من الصعب إجراء تقييم كامل لمدى الضرر الذي لحق بالسياحة المصرية بسبب الصراع المستمر، لكن التقارير تشير إلى انخفاض كبير ومثير للقلق. ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع غير المواتي طالما استمرت الحرب.

تدعم صناعة السياحة في سيناء مئات الآلاف من المصريين، وهذه الأزمة الجديدة، التي تأتي في أعقاب جائحة فيروس كورونا، تشكل خطر التسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها.

وأدت التأثيرات على قناة السويس وقطاع السياحة إلى انخفاض إيرادات العملات الأجنبية، مما أدى إلى تأثير كبير على سعر صرف الجنيه المصري. وتبلغ قيمته حاليا 31 جنيها للدولار الأمريكي، ومن المتوقع أن يصل إلى ما يقرب من 40 جنيها للدولار بنهاية العام.

ارتفاع معدلات التضخم

وأضاف الكاتب أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تفاقم تكاليف المعيشة. ومن المؤسف أن الحكومة المصرية

غير قادرة على تعويض هذا الارتفاع من خلال دعم السلع الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في مستوى معيشة المواطنين المصريين، والذي بدأ بالفعل في الانخفاض في السنوات الأخيرة.

ونوّه الكاتب إلى أن تأثر مصدر كبير آخر لدخل العملة الأجنبية في مصر وهو التحويلات المالية من ملايين العمال المغتربين. وفي النصف الأول من عام 2023، شهدت هذه التحويلات انخفاضًا كبيرًا بنسبة 23%، إذ انخفضت من 15.6 مليار دولار إلى 12 مليار دولار. والسبب الرئيس لهذا الانخفاض هو توقع انخفاض قيمة الجنيه المصري، ذلك أن سعر صرف الدولار الرسمي يتخلف بشكل كبير عن سعر السوق السوداء.

وتؤدي الأزمة المستمرة الناجمة عن الحرب في غزة إلى تفاقم التحديات التي تواجهها مصر في أعقاب أزمتين عالميتين كبيرتين: جائحة كوفيد-19 والغزو الروسي لأوكرانيا. ومما يزيد من هذه المخاوف وضع مصر بوصفها أكبر مستورد للحبوب في العالم، إذ يأتي 80% من وارداتها من أوكرانيا وروسيا.

وقد أدى هذا الاعتماد الكبير إلى ارتفاع كبير في الأسعار والتضخم. وفي يونيو 2023، بلغ التضخم السنوي ذروته عند 36.8%، رافقه زيادة بنسبة 65% في أسعار المواد الغذائية والمشروبات. ولأن ما يقرب من ثلث السكان البالغ عددهم 110 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر الذي حددته الأمم المتحدة والذي يبلغ 2.15 دولار يوميا، فمن المرجح أن تؤدي هذه الارتفاعات الكبيرة في الأسعار إلى عواقب سياسية واجتماعية بعيدة المدى. ومن المهم أن نتذكر أن ثورة يناير 2011 كانت ناجمة إلى حد كبير عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تلاها من ارتفاع في الأسعار.

ومن المتوقع أن تساهم الظروف الاقتصادية السيئة في زيادة البطالة. ومن المرجح أن يؤدي التراجع الواضح في الأنشطة السياحية في سيناء وفي جميع أنحاء مصر، إلى جانب الانخفاض المستمر في قيمة الجنيه المصري مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم، إلى ارتفاع معدلات البطالة. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب كان أحد العوامل الأساسية وراء اندلاع احتجاجات الربيع العربي في عام 2011.

ومن المتوقع أن تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى ارتفاع معدلات البطالة. ومن المرجح أن يؤدي الانخفاض الكبير في السياحة في سيناء وفي جميع أنحاء مصر، إلى جانب الانخفاض المستمر في قيمة الجنيه المصري الذي حفز ارتفاع التضخم، إلى ارتفاع معدلات البطالة. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب لعب أيضًا دورًا أساسيًا في إشعال احتجاجات الربيع العربي في عام 2011.

اكتسبت العلاقات الإسرائيلية المصرية الاهتمام وسط تقارير عن توتر بين القيادتين، إلى جانب التوترات والخلافات بشأن حكم غزة بعد الحرب. وقد أدت قضايا مثل رغبة إسرائيل في استعادة السيطرة على ممر فيلادلفيا ومعبر رفح، إلى جانب المخاوف المصرية بشأن احتمال تهجير إسرائيل للفلسطينيين من غزة، إلى زيادة تعقيد الوضع.

ومع ذلك، فإن هجمات الحوثيين من اليمن تمثل تحديًا خطيرًا بالقدر نفسه يهدد الاقتصاد المصري بشكل مباشر.

ومن الناحية الاقتصادية، تعاني مصر من تداعيات أكبر من أي دولة عربية أخرى، بما في ذلك الأردن. ولذلك، فمن الأهمية بمكان لإسرائيل أن تدرك أن عملية صنع القرار في مصر فيما يتعلق بالصراع في غزة لا تتأثر بالاعتبارات العسكرية والسياسية فحسب، بل وأيضًا بالظروف الاقتصادية السائدة.

جيوبوليتكال فيوتشر: الحرب بين "إسرائيل" وحماس تؤكد تردد مصر

(سياسي . جيوبوليتيكال مونيتور)

استعرض تقرير نشره موقع جيوبوليتكال فيوتشر ما وصفه بالتردد المصري إزاء اتخاذ مواقف واضحة في سياستها الخارجية الذي أكدته الحرب بين إسرائيل وحماس. -

ويقول الموقع إن مصر شأنها شأن عديد من الدول الأخرى، فوجئت بالحرب بين إسرائيل وحماس.

ولم يترك حجم هجوم حماس في أكتوبر مجالًا كبيرًا لمصر للتوسط في وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة، كما فعلت عدة مرات في الماضي. وتؤكد استجابة القاهرة بشأن الحرب الجارية على نمط اتخاذ القرار المتردد في القاهرة.

وبدلًا من مطالبة حماس بإنهاء هجماتها أو إدانة التصرفات الإسرائيلية، سارت مصر على حبل مشدود، غير راغبة في تقديم الدعم الكامل أو إدانة أي من الجانبين. ومثل هذا الموقف غير الحاسم يظهر عدم رغبة مصر في اتخاذ موقف واضح.

وعلى عكس الصراعات السابقة التي ساعدت فيها مصر في التوسط لوقف إطلاق النار، فإن الحرب الأخيرة فاجأت مصر بسبب نطاقها الواسع. ولم يترك هذا لمصر مجالًا كبيرًا للعب دور الوساطة كما فعلت من قبل.

ويشير الموقع إلى أن رد مصر يسلط الضوء على كفاحها المستمر لتأكيد القيادة القوية في الصراع وتعزيز السلام، بسبب حاجتها إلى تحقيق التوازن بين الضغوط المحلية والإقليمية والدولية.

ولا تزال مصر تسعى إلى تصوير نفسها باعتبارها وسيطًا محايدًا، لكنها تجد صعوبة متزايدة في القيام بذلك بشكل حاسم مع تصاعد الصراعات بين إسرائيل وحماس.

وما من شك في أن نهج مصر غير الحاسم في السياسة الخارجية يؤثر سلبًا على دورها وتأثيرها في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ميدل إيست مونيتور: جنون الدولار يجتاح مصر

(اقتصادي . ميدل ايست مونيتور)

نشر موقع ميدل إيست مونيتور تقريرًا أعدّه محمود حسن يستعرض ما وصفه التقرير بجنون الدولار الذي يجتاح مصر وسط حالة من عدم اليقين التي تضرب الشارع المصري بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أن السؤال الأكثر طرحًا في الشوارع المصرية أصبح يتمحور حول سعر صرف الدولار. ويُصاحب ذلك تغيرات جذرية في أسعار السلع، وندرة العملة الأجنبية، وموجة جنونية من الارتفاع القياسي للأسعار. وفي هذه الأثناء، يترقب الجميع قرار تحرير سعر صرف العملة المحلية.

وسجل سعر صرف الدولار أكثر من 70 جنيها في السوق السوداء خلال الأيام الماضية، مقابل 31 جنيها في البنوك الرسمية، بفارق 130 في المائة بين السعرين. وانخفض سعر الصرف في السوق السوداء، الأحد، إلى أقل من 60 جنيها لسد الفجوة إلى 100 في المائة، لكن السوق لا يزال يتسم بالارتباك والفوضى.

أزمة صعبة

وأوضح الكاتب أن ما يزيد الوضع سوءًا هو شح العملة الأجنبية وعدم قدرة الحكومة على توفير الدولار. ومن العوامل الأخرى أيضًا ميل التجار إلى المضاربة على أسعار الدولار والذهب والعقارات، وتوجه بعض موردي المواد الغذائية إلى تخزين السلع الأساسية لتحقيق المزيد من الأرباح، وقيام بعض الناس بتخزين السلع الأساسية خوفًا من ارتفاع الأسعار أو انخفاض المعروض.

وبحسب مصدر مصرفي تحدث لموقع ميدل إيست مونيتور، فإن الدولار يصرف بأكثر من سعر، بحسب المبلغ. ووصل الأسبوع الماضي إلى 74 جنيها، وهو أكثر من ضعف قيمته في السوق الرسمية (30.9 جنيها).

وأضاف المصدر أن السعر قد ينخفض إلى أقل من 60 جنيها لبضعة أيام أو أسابيع، لكنه سيرتفع مرة أخرى بسبب حالة عدم اليقين وعدم مصداقية السياسات الاقتصادية للبلاد. ومن الأسباب الأخرى تأخر الحصول على قرض صندوق النقد الدولي وعدم اليقين بشأن الموعد المتوقع لتعويم الجنيه وتشكيل الحكومة الجديدة.

ويقود المضاربات في السوق السوداء رجال الأعمال والمستوردون والتجار والعاملون في القطاع المصرفي وشركات الصرافة، بالإضافة إلى المصريين في الخارج، الذين يبحثون عن أكبر المكاسب الممكنة من خلال تجنب تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية. وهم يفعلون ذلك خوفًا من القيود المصرفية والاستفادة من الفارق الكبير في الأسعار في السوق السوداء.

وتقوم الحكومة المصرية نفسها بشراء الدولار من الأسواق، خاصة مع تراجع المصادر الرئيسة للعملة الأجنبية، مثل قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. وفي غضون ذلك، تحتاج الحكومة إلى سداد 25 في المائة من ديونها الخارجية (نحو 42 مليار دولار من إجمالي 165 مليار دولار)، خلال العام الجاري.

وقال أحد المتعاملين مع أحد البنوك الحكومية لموقع ميدل إيست مونيتور إنه واجه تعقيدات وصعوبة كبيرة عندما حاول سحب مبلغ مالي بالدولار، قام شقيقه بتحويله إليه من الخارج. وحاول مسؤولو البنك الضغط عليه لسحب الأموال بالعملة المحلية.

وكانت تجربة مختلفة عندما حاول التعامل مع شركة صرافة معتمدة من البنك المركزي المصري. ذهب لتحويل بعض الأوراق النقدية بالدولار إلى جنيهات مصرية، لكن طُلب منه تقديم جميع معلوماته بما في ذلك أرقام هاتفه وهويته والتوقيع على ورقة توضح من أين حصل على الأموال وكم كانت وكيف حصل عليها.

وأضاف: «شعرتُ بالقلق والخوف من سبب طلبهم كل هذه المعلومات مع أنني لم أذهب إلى السوق السوداء. سألتهم لماذا يجمعون هذه التفاصيل، فقالوا لي إنها تعليمات البنك المركزي».

وأخبرنا أيضًا أنه لهذا السبب لن يذهب إلى أي بنك أو شركة صرافة مرة أخرى. ومثل هذا الإجراء مخيف ويفقد الناس إحساسهم بالأمان، ويمكن أن يجعل المستثمرين يشعرون بالقلق والخوف من إمكانية الاستيلاء على مدخراتهم الدولارية.

حدود عمليات السحب

ووفقًا للكاتب، فقد اتضحت الأزمة أكثر عندما اكتشف الناس أن هناك حدودًا لمقدار الأموال التي يمكنهم سحبها من البنوك وأجهزة الصراف الآلي، سواء بالدولار أو بالجنيه، وهو الأمر الذي خلق حالة من الخوف، ليس فقط بين المستثمرين، بل أيضًا بين الناس العاديين الذين لم يعد بإمكانهم سحب رواتبهم أو أجزاء من مدخراتهم دفعة واحدة، بل يجب عليهم القيام بذلك بالتقسيط على عدة أيام.

وعلق الملياردير ورجل الأعمال المصري، نجيب ساويرس، ساخرًا على الضوابط الجديدة للبنك المركزي. ونشر على صفحته الرسمية على موقع إكس قائلًا إن رفض البنك المركزي منح استثناءات للعملاء، سواء أفرادًا أو شركات، الراغبين في سحب أكثر من الحد النقدي اليومي البالغ 150 ألف جنيه، سوف يدفع الجميع إلى الاحتفاظ بأموالهم في منازلهم.

وخلال جولة على عديد من ماكينات الصراف الآلي بوسط القاهرة، رأينا أن الحد الأقصى للسحب في وقت واحد انخفض من 8000 جنيه (260 دولارًا) إلى 4000 جنيه فقط (130 دولارًا)، في ماكينات الصراف الآلي التابعة لبنوك عملاقة، مثل البنك الأهلي وبنك مصر (تابعة للحكومة)، ولا يمكن للأشخاص إجراء أكثر من معاملة واحدة في اليوم.

وحددت البنوك العاملة في مصر استخدام أجهزة الصراف الآلي في نطاق يتراوح بين 50 و300 دولار يوميا عندما يتعلق الأمر بالمعاملات بالعملة الأجنبية. ويعود ذلك إلى عجز الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري، والذي وصل إلى 27.2 مليار دولار بنهاية ديسمبر من العام الماضي وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

وفي الشهر الماضي، فرضت خمسة بنوك مصرية قيودًا جديدة على السحب النقدي والإنفاق في الخارج، بما في ذلك بنك البركة والبنك المصري الخليجي. وأوقفوا تماما عمليات السحب النقدي من الخارج، فيما خفض البنك التجاري الدولي ومصرف أبو ظبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الأول مصر الحد اليومي إلى 50 دولارًا، بحسب بلومبرج.

الأسعار ترتفع إلى مستويات قياسية

ونتيجة لجنون الدولار، تتواصل الارتفاعات القياسية في أسعار الذهب والحديد والأجهزة الكهربائية وغيرها من السلع. وهي تتغير كل يوم، أو بالأحرى، كل ساعة، إلى درجة أنه من الممكن إيقاف المبيعات لحين إجراء مكالمة هاتفية مع الوكلاء أو الموردين المعتمدين لمعرفة السعر الجديد للسلعة.

ويمكن لعينة من الأسعار أن تساعد في توضيح مدى ارتفاع الأسعار في السوق المصرية، بدءا من سعر الذهب عيار 21 قيراط الأكثر رواجًا في مصر، والذي تجاوز 4000 جنيه (حوالي 130 دولارا) للجرام. ثم الحديد بسعر 63 ألف جنيه (نحو ألفي دولار) للطن. وسعر المكيف 35 ألف جنيه (حوالي 1132 دولارًا)، والثلاجة 30 ألف جنيه (حوالي 1000 دولار)، والغسالة 25 ألف جنيه (حوالي 800 دولار)، وكيلو اللحم البقري 420 جنيهًا (13.5 دولارًا)، وكيلو الدجاج 110 جنيهات. (3.5 دولار)، وكيلو العدس 80 جنيهًا (2.5 دولار)، وكيلو الفول 60 جنيهًا (حوالي 2.50 دولار)، ولتر الحليب 50 جنيهًا (1.6 دولار).

ويغلق بعض أصحاب المتاجر محلاتهم مؤقتًا تحسبًا لارتفاع الأسعار، أو يبيعون البضائع بزيادة نسبية تحوطًا من أي ارتفاع في سعر الدولار، فيما تبيع بعض الشركات بضائعها بالدولار، مما غذى السوق السوداء. .

/ moasher

وينقل الموقع عن محمد سعيد، صاحب محل لبيع الأجهزة الكهربائية، قوله إن شركات مثل توشيبا وكريازي وفريش أوقفت المبيعات منذ 3 أسابيع ولم تقم بتوريد أي أجهزة كهربائية تحسبًا لقرار التعويم، وحتى استقرار الأسعار. وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 25 إلى 40 في المائة في المتوسط.

الإصلاح السياسي والاقتصادي

ويشير الكاتب إلى أنه وفي حين يهلل الإعلام الحكومي بقرب حل أزمة الدولار، يتوقع الباحث الاقتصادي عمر سراج استمرارها. ويقول إن أزمة مصر ليست اقتصادية فقط ولن تحل بالتعويم أو سداد الديون أو بالحصول على قرض صندوق النقد الدولي الذي قد يصل إلى 10 مليارات دولار أو حزمة تمويلات أوروبية واستثمارات إماراتية. بل الأزمة سياسية بالدرجة الأولى، بسبب توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، واحتكار الجيش للنشاط الاقتصادي، وغياب دور البرلمان، وقمع وسائل الإعلام. ودعا إلى إصلاح سياسي عاجل، يليه إصلاح اقتصادي يشمل رفع معدلات الإنتاج وخفض نفقات الاستيراد وزيادة الصادرات وإيقاف المشاريع غير المجدية.

وتجرب الحكومات المصرية المتعاقبة حل التعويم، منذ الستينيات وحتى الربع الأول من عام 2023، ولم تنجح في حل مشكلة سعر الصرف، بحسب الخبير الاقتصادي ممدوح الوالي، الذي يرى أن المشكلة الأساسية في سعر الصرف تتمثل في أن الاقتصاد المصري يعاني من عدم كفاية الموارد الدولارية التي لا تستطيع تغطية الحاجة إلى العملات الأجنبية، وهو ما يعبر عنه الميزان التجاري السلعي لمصر مع دول العالم. وهذا الميزان يعاني من العجز منذ السبعينيات، مما يحتم ضرورة سد تلك الفجوة من خلال زيادة الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق فوائض يمكن تصديرها.

ميدل إيست بيزنس انتيلجانس: مصر تقترب من اتفاقية قرض جديد مع صندوق النقد الدولي

(اقتصادي . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

تناول تقرير نشره موقع ميدل إيست بيزنس انتيلجانس اقتراب مصر من توسيع برنامج صندوق النقد الدولي والذي قد يصل إلى 12 مليار دولار.

ووفقًا للموقع الذي يهتم بالشؤون الاقتصادية والأعمال، تقترب مصر من الاتفاق على برنامج قروض جديد مع صندوق النقد الدولي قد تصل قيمته إلى 12 مليار دولار.

وسيمدد القرض برنامج القرض المصري الحالي البالغ 3 مليار دولار والذي جرى الاتفاق عليه في ديسمبر 2022 ، والذي توقف الصندوق عن صرف شرائحه بعد أن تخلفت مصر عن الوفاء بتعهد الانتقال إلى سعر صرف مرن وتقليص دور الدولة والجيش في الاقتصاد.

وتستمر المفاوضات بين السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي منذ العام الماضي لتأمين تمويل إضافي.

من شأن قرض جديد أن يدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ويساعد البلاد على مواجهة تحديات مثل ارتفاع

التضخم وضعف العملة مقابل الدولار الأمريكي.

ويوفر قرض من صندوق النقد الدولي لمصر تمويلًا خارجيًا حاسمًا من مقرض رئيس متعدد الأطراف لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة.

وتعد مفاوضات القروض جزءًا من جهود مصر لتأمين التمويل من المؤسسات المالية الدولية بعد جائحة كوفيد 19 والصراع الروسي الأوكراني الذي أثر على اقتصادها ومؤخرًا تداعيات الحرب في غزة.

ولا يزال يتعين الموافقة على اتفاقية صندوق النقد الدولي الجديدة من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، لكن من المتوقع الانتهاء منها في غضون الأسابيع المقبلة.

نيويورك تايمز: بلينكن يتوجه إلى مصر وقطر في محاولته لتجنب حرب إقليمية أوسع

(ترجمات . نيويورك تايمز)

اهتمت الصحف الأجنبية بزيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى عدة دول في المنطقة من بينها مصر في إطار الجهود الأمريكية لاحتواء الصراع في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، قالت صحيفة نيويورك تايمز إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن التقى قادة مصر وقطر يوم الثلاثاء، في اليوم الثاني من جولة في الشرق الأوسط تهدف إلى منع الهجمات المتبادلة مع الميليشيات المدعومة من إيران من التحول إلى حرب إقليمية أوسع وحشد الحلفاء حول اتفاق وقف إطلاق النار المقترح لغزة.

وكان بلينكن، في رحلته الخامسة إلى المنطقة منذ هجمات 7 أكتوبر في إسرائيل، في القاهرة للقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قبل السفر إلى الدوحة لإجراء مناقشات مع الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر، ورئيس وزراء الدولة الشيخ محمد بن عبد الرحمن.

وبدأ بلينكن الرحلة بالاجتماع في المملكة العربية السعودية يوم الاثنين مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لمناقشة كيفية تحقيق «نهاية دائمة للأزمة في غزة»، فضلًا عن الحاجة إلى الحد من التوترات في جميع أنحاء المنطقة، وفقًا لـ المتحدث باسم وزارة الخارجية، ماثيو ميلر. ومن المقرر أيضا أن يعقد اجتماعات مع قادة في إسرائيل والضفة الغربية خلال الرحلة. وجميعهم لاعبون أساسيون في المفاوضات حول التوقف المحتمل للقتال في غزة.

وأشارت الصحيفة إلى أن وسطاء مصريون وقطريون قدموا لحماس اقتراحًا، مدعومًا من الولايات المتحدة وإسرائيل، من شأنه أن يوقف القتال بين إسرائيل وحماس للمرة الأولى منذ وقف إطلاق النار لمدة أسبوع في نوفمبر والذي جرى خلاله إطلاق سراح أكثر من 100 محتجز..

ولا تزال إدارة بايدن وحلفاؤها العرب ينتظرون ردًا من حماس على إطار عمل للاتفاق، والذي سيشمل تبادل أكثر من

100 أسير إضافي محتجزين في غزة لوقف القتال والإفراج عن الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

وفي سياق متصل، قالت الصحيفة إن ضباط المخابرات الإسرائيلية خلصوا إلى أن ما لا يقل عن 32 من المحتجزين الـ 136 المتبقين الذين أسرتهم حماس وحلفاؤها في 7 أكتوبر، لقوا حتفهم منذ بداية الحرب، وفقًا لتقييم سري استعرضته الصحيفة. وأُبلغت عائلات 32 محتجزًا، الذين تأكدت وفاتهم، وفقًا لأربعة مسؤولين عسكريين تحدثوا دون الكشف عن هويتهم من أجل مناقشة مسألة حساسة.

وقال المسؤولون الأربعة إن الضباط يقومون أيضًا بتقييم معلومات استخباراتية غير مؤكدة تشير إلى أن ما لا يقل عن 20 رهينة أخرى ربما قتلوا أيضًا.

ومن المرجح أن تؤدي هذه الأخبار إلى تفاقم الغضب في إسرائيل، حيث أصبح الجدل حول مسار عمل الحكومة في غزة فيما يتعلق بالرهائن مثيرًا للانقسام.